opportunities investment in Iraqi economy

Dr.Ikhlas Baqir AL - Najjar
College of administration and Economy
University of Basrah

Abstract

Investment is considered to be the main factor in the economy . that is because it is composed to be the base to establish and expand the productive capacity in the national economy . Iraq has many requirements and capacities to investment in all economic sector . there fore the FID has a great role in improving the Balance of payment through increasing out puts and reducing unemployment , besides its role in transforming the technology and development export .

فرص الاستثمار في الاقتصاد العراقي

د.اخلاص باقر النجار

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة

قسم العلوم المالية والمصرفية

الملخص:

يعدّ الاستثمار عنصراً اساسياً ومهماً في الاقتصاد ، لكونه يشكل الأساس لإنشاء وتوسيع الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني ، إذ يمتلك العراق إمكانات وطاقات كبيرة للاستثمار ، وفي القطاعات الاقتصادية كافة ، هذا ويساهم الاستثمار لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر بدور أساسي في تحسين ميزان المدفوعات وفي زيادة الإنتاج وتخفيض البطالة ، فضلاً عن دوره في نقل التقنية والتطور .

فرص الاستثمار في الاقتصاد العراقي

الـــمقدمـــة:

يعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر احد ابرز المتغيرات الاقتصادية التي تحتل أهمية كبيرة في بناء الاقتصاد الوطني وتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة ، باعتباره مكملاً للاستثمار المحلي ، لذا فان إعطاءه الأولوية في السياسات الاقتصادية يعدّ عنصراً اساسياً في نجاح هذه السياسات وتحقيق الأهداف المرجوة من خلال فسح المجال له وإحداث التغيرات التي توفر المناخ المناسب لهذا الاستثمار وكذلك تحديد الفرص الاستثمارية التي تتوفر في الاقتصاد ، هذا ويتميز الاقتصاد العراقي بكونه متعدد الموارد الاقتصادية التي يمكن أن تقدم له وللمستثمر الفرص الواسعة للاستثمار في شتى المجالات الصناعية والزراعية والنفطية .. الخ ، وما على القائمين سوى تحديد الفرص المتاحة وتوفير التسهيلات القانونية والإدارية التي تكفل للمستثمر المحلي والأجنبي المناخ المناسب للاستثمار ، وفي ضوء ما تقدم أستندت الدراسة على الأساسيات التالية للشروع في كتابة البحث :

١ : أهمية الدراسة Importance of study

تنطلق أهمية الدراسة من واقع الاقتصاد العراقي وطبيعة التغيرات والتطورات التي حدثت بعد عام ٢٠٠٣ ، وعلى كافة الأصعدة السياسية والقانونية والاقتصادية ، والتي فتحت المجال أمام الاستثمار ولا سيما الأجنبي .

٢ : فرضية الدراسة Hypothesis of study

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن العراق رغم ما مرّ به من خسائر ماديةٍ كبيرة، يمتلك فرص استثمارية كبيرة يمكن أن تشكل الأساس لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي ، وان نجاح الاستثمار يمكن ان يؤسس القاعدة المناسبة لخلق المناخ الاستثماري فيها .

٣ : - أهداف الدراسة Aims of study

تحاول الدراسة الوصول إلى مجموعة الأهداف الأساسية الآتية: -

١ - تحديد الفرص الاستثمارية في الاقتصاد العراقي من خلال استعراض الموارد الاقتصادية في القطاعات كافة .

٢ - التعرف على الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي .

٣ - معرفة اثر الاستثمار على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

٤ : منهجية الدراسة Mythology of study

تنهج الدراسة الأسلوب الإستقرائي من خلال إستقراء الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي في العراق .

٥ : هيكل الدراسة Structure of study

يقوم هيكل الدراسة على أساس تقسيمها إلى أربع نقاط وكالأتي : -

المـــــقدمـــــة

أولاً : تعريف الإستثمار ومناخه

ثانياً : الواقع الاقتصادي العراقي

ثالثاً : أثار الاستثمار في العراق

رابعاً : فرص الاستثمار في العراق

الخـــــــاتمــة .

اولاً : تعريف الاستثمار ومناخه .

يعرّف الاستثمار بأنه الإضافة إلى الأصول الإنتاجية ، وهو يمثل الإنفاق على الأصول الإنتاجية والإنفاق في تشييد المباني ، فضلاً عن التغير في المخزون السلعي سواء أكانت أولية أم وسيطة أم سلعاً نهائية خلال فترة زمنية معينة ، ومن مفهوم الاستثمار يتضح انه يتضمن أصولاً رأسمالية (آلات ومعدات ووسائل نقل...الخ) كما يشتمل على المباني حيث أن هذه الأنواع لها عمر محدد تصبح بعده غير صالحة للاستخدام ، فلابد من إحلال أصول جديدة محل القديمة،إضافة الى أن بعض الأصول تحتاج إلى إصلاحات وترميمات مع الاستخدام ، لذا يخصص جزء من إجمالي الاستثمار إلى الاندثار ، يمثل ما يتبقى من إجمالي الاستثمار بعد إضافات جديدة على رأس المال الموجود أصلا ، إما المتبقي فهو صافي الاستثمار، وكلما كان صافي الاستثمار في المجتمع كبيراً استطاع المجتمع أن يضيف إلى رصيد رأس المال القائم ، ومن ثم يساوي صافي الاستثمار[1] التغير في رأس المال أي أن : -

$$I=K \quad \text{حيث أن : التغير في}$$

$$I \quad : \quad \text{تمثل الإستثمار}$$

$$K \quad : \quad \text{تمثل التغير في رصيد رأس المال}$$

ويمكن تعريف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر ، وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون أخر ، وانه لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية ، لكنه يتخطى ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة ، فإذا كانت الدولة لا تتمتع بأستقرار سياسي ، فان هذا لابد أن يؤثر في قرار المستثمر المحتمل ويدفعه بعيداً مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة أو الامتيازات التي تعرض عليه ، فالضمانة قبل الربح أمر مهم يحكم القرار الاستثماري في كل حين ، ويتأثر مناخ الاستثمار في أي دولة بالاختلالات (الماكرو اقتصادي ة) وبخاصة ما يتعلق بالتضخم وتقلب سعر الصرف[*] ، لان المستثمر الأجنبي مثل المستثمر

---

* انظر: – علي توفيق الصادق وآخرون ، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، العدد الثالث ، أبو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ١٩٩٧ .

المحلي بحاجة إلى استقرار سعري ، فإذا كانت معدلات التضخم عالية ، فان من ش أنها إفساد المناخ الاستثماري [٢] .

ولمناخ الاستثمار علاقة بإقتصاد السوق، وتزداد أهميته في الاقتصاد العالمي الجديد، فعندما كان يسود اقتصاد الأوامر مع اقتصادات الدولة والقطاع العام ، كان القرار الاستثماري قراراً سياسياً بالمقام الأول ، وهذا ليس ممكناً مع اقتصاد السوق ، فالإستثمار في هذا الاقتصاد يصبح سلسلة من القرارات الأحادية التي يتخذها الأشخاص وهؤلاء أمامهم فرص متنوعة للاستثمار في دول عديدة ، ولذلك يصبح المناخ المناسب للاستثمار شأنا هاما ، وعندما يتعلق الأمر بالأفراد ينبغي أن لا ننسى أن الأفراد يتأثرون جداً بما يتردد ويشاع في العديد من الأوساط الاقتصادية ، ولذلك فمن العادي أن يصبح الانطباع[٣]عن مناخ الإستثمار هو العامل الأكثر تأثيراً ، فالمستثمرون يتأثرون عادة بما يتردد أو يعاد عن المناخ الاستثماري في بلد ما، ربما أكثر من معرفتهم بحقيقة الأوضاع[٤].

ويتخذ الاستثمار الأجنبي العديد من الأشكال منها : –

١ – الاستثمار الأجنبي المباشر بحثاً عن الموارد الطبيعية ، وهو اكبر أنواع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ، نظراً إلى ثراء المنطقة بموارد النفط والغاز والموارد المعدنية

٢ – الاستثمار الأجنبي المباشر سعياً إلى النفاذ إلى أسواق التصنيع المحلية ، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق المحلية والمجاورة ، ويتنامى هذا النو ع من الاستثمار في المنطقة من جراء توقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة فيها .

٣ – الاستثمار الأجنبي المباشر سعياً إلى الكفاءة ويهدف إلى تعزيز التغييرات ذات القيمة المضافة بتحسين التخصص في العمليات أو المنتجات .

٤ – الأنشطة الإستراتيجية والاستثمار الأجنبي المباشر بحثاً عن الأصول ، ويرمي إلى حيازة الأصول والى الابتكار في التطوير التقني وإدارة المنظمات ، ويهدف نقل التقنية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في التصنيع بواسطة إنشاء التجمعات بشكل رئيس ، التي تأمن الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تحقيق مكاسب في الكفاءة والنفاذ إلى أسواق جديدة للصادرات ، إلا أن الفرص متوافرة لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر ، لدعم ابتكارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إن وجدت بيئة مؤاتية لتشجيع نقل

المعرفة ودعم السعي إلى الابتكار[*] والتكيف في المنطقة ، على سبيل المثال يمكن إبرام ترتيبات التعاون غير المتكافئة أو المشاريع المشتركة بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة لتسيير نقل التقنية إلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الدول العربية ، مقابل الحصول على خدمات أو سلع يمكن إعادة توجيهها إلى مزودي التقنية أو المستثمرين فيها بواسطة المؤسسات المتوسطة والصغيرة كعائد عيني على الاستثمار ، ويمكن أن يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر فرصاً للاستفادة من الآثار التقنية غير المباشرة في الوطن العرب ي بالطرق الآتية : –

أ انتقال العمالة الماهرة من المؤسسات المتعددة الجنسيات الى المؤسسات الوطنية .

ب – تقديم المساعدة الفنية من المؤسسات الكبيرة لمزوديها ومستهلكيها في الدول النامية .

ج – التعلم المباشر وغير المباشر من المؤسسات ذات التجربة في ضمان الاستثمار والتقنية من الخارج [٥].

بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا في عام ١٩٥٠ ، وقد كانت النسبة الأكبر من هذا الاستثمار تتركز في قطاع الصناعة [٦] أما الاستثمار الأجنبي الأكثر جدوى فهو الاستثمار العيني المباشر Foreign Direct Investment والذي يقتضي اجتذابه توفير البيئة الملائمة مثل إصلاح سوق العمل وتصويب السياسة المالية العامة وإزالة القيود المعرقلة في السوق المالي[٧] وتحسين المناخ الاستثماري العام من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول العربية [٨].

و تسعى الكثير من الدول النامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، على عكس ما كانت تفعله في الستينات او السبعينات ، فهي لا تتوقع أن تستفيد فقط من الا ستثمار الأجنبي المباشر بوصفه رأسمالاً اضافياً في حد ذاته ، بل تتوقع امراً أهم وهو استفادتها من الخبرات التقنية والإدارية التي ينطوي عليها هذا الاستثمار[٩] وقد يساعد توفير الأيدي

---

* لمزيد من التفاصيل انظر : –

– نجم عبود نجم ، إدارة الابتكار المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة ، الطبعة الأولى ــ (الأردن ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٣) .

العاملة الماهرة والرخيصة المستثمر الأجنبي على خلق فرص كبيرة للتصدير وتعدّ ضرورة إستراتيجية في الاقتصاد العالمي التنافسي(١٠).

فالاستثمار الأجنبي ، هو احد القنوات أو المصادر الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية ، وان هناك مصادر عديدة للتمويل الخارجي للمشاريع الاقتصادية، وهي تشمل الاستثمار والمعونات والقروض الخارجية ، وهي عبارة عن تحويلات أو تدفقات مالية تدخل الدولة وتختلف من حيث الطبيعة والشروط والأعباء والفوائد التي يجنيها تلك الدولة ، غير أن أهم ما يميز الاستثمار الاجنبي ، هو خلوه من تحميل الدولة المستفيد ة من أعباء المديونية،أي أن التدفقات المالية القادمة ، بشكل استثمار خارجي ، لا تشكل دينا كما يكون الحال بالنسبة للقروض الخارجية ولا يقترن بالتزامات سياسية ، وإن الاستثمار الأجنبي نوعان ، هما الاستثمار الاجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI) والاستثمار الاجنبي غير المباشر، والفرق بينهما يقوم في كون الأول استثمار حقيقي طويل الأجل في القطاعات الإنتاجية والخدمية للاقتصاد الوطني ، كالصناعة والزراعة والطاقة والسياحة والاتصالات وغيرها، أما النوع الثاني ، أي الاستثمار الاجنبي غير المباشر فيتركز في الأسواق المالية بتملك الجهات الأجنبية ، أفراداً وشركات، للأسهم والسندات الخاصة أوالحكومية والتداول بها بهدف الربح ويلاحظ أن بع ض المؤسسات المالية الدولية تعتبرالاستثمار غير مباشر في حالة حيازته على نسبة من الأسهم في السوق المالي اقل من (١٠%) ، وهي مسألة مختلف عليها لأن النسبة لا تشكل معياراً أساسيا في التصنيف بين الاستثمار المباشر وغير المباشر .

وان مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر، باتت واضحة بالنسبة لتجارب إنمائية لافتة في دول كثيرة كالصين والهند وماليزيا والمكسيك والبرازيل وغيرها من دول العالم في جميع القارات، وهي تتمثل في اكتساب التقنيات الحديثة ومكافحة البطالة ، وخلق فرص عمل ، وتنمية وتنويع الصادرات وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وغيرها وهذا ما يحتاجه العراق ، أكثر من أي وقت مضى ، في إطار سياسته وتوجهاته لإصلاح الاقتصاد وتنويعه وإعادة الأعمار ومعالجة مشكلة البطالة وتحسين نوعية الخدمات وتوسيعها ، يفرضها النقص الملحوظ في الموارد المالية الداخلية بالنسبة للكلفة الكبيرة المقدرة لتحقيق هذه البرامج والمشاريع ، ان الاستثمار الاجنبي المباشر، يشكل اليوم محور منافسة دولية

، حيث تتبارى الدول على كسب الاستثمارات الخارجية وتوفير المحفزات والإعفاءات ، وتنخرط في ذلك دول العالم المتقدم والنامي ، وبعامة يمكن تلخيص مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالاتي : -

١ - المساهمة في معالجة مشكلة البطالة والفقر وذلك بخلق مجالات عمل مقرونة باكتساب مهارات ومؤهلات جديدة عن طريق دورات التدريب والتعليم.

٢ - نقل التقنية والمبتكرات العلمية الحديثة في مجالات الإنتاج والإدارة الحديثة لرفع إنتاجية العمل والكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية.

٣ - تنمية الصادرات إلى الأسواق المجاورة وذلك عبر زيادة الانتاج وما ينتج عن ذلك من توفير للعملة الصعبة، فضلاً عن تنويع الصادرات من الصناعات التحويلية وبذلك تضمن الدولة المستفيدة من الاستثمار تفادي الأضرار الناجمة عن تذبذب الأسعار في الاسواق الخارجية وخاصة بالنسبة للسلع الأساسية التقليدية ومنها النفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي كلياً

٤ - تأهيل وبناء الهياكل الارتكازية والخدمات الأساسية مما يترك أثرا" ايجابيا " على الأداء الاقتصادي وتوسيع الطاقة الإنتاجية وتأمين حاجات السكان ورفع مستوى المعيشة.

أن هذه المزايا الكبيرة، كانت وما زالت سبباً مباشراً وقوياً في احتدام المنافسة الدولية على جلب الاستثمارات الخارجية من ناحية، وحافزاً ضاغطاًعلى الدول لتوفير ضمانات وإعفاءات وتسهيلات للمستثمرين الأجانب من ناحية اخرى.

لذا فأن العراق بما يعانيه من ضغوط وتحديات وما يتعرض له من صعوبات مالية واختناقات اقتصادية ، يواجه مهمة جوهرية للإفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر ، ووفق ضوابط وتشريعات تصون المصالح الوطنية ، من خلال تطوير موارده المالية واعتماد إدارة سليمة لعوائده النفطية ، اذ لا يكمن تحقيق هذه المهمات بالأعتماد فقط على عوائد الصادرات النفطية لما قد يترتب على ذلك من مخاطر جدية ، سواء بغياب الضمانات لاستمرار هذا المورد الحيوي بصورة ثابتة ومستديمة بفعل عوامل كثيرة منها الحالة المضطربة لأسواق النفط العالمية وتذبذب الأسعار، فضلاً عن ما يتعرض له القطاع النفطي من أخطار جسيمة من أعمال التخريب وانقطاع التصدير والتهريب ، فلا يخفى على أحد حجم العوامل المعاكسة والصعوبات المتكررة التي تكتنف اليوم صناعة النفط

العراقية من جراء غياب الأمن والاستقرار فضلاً عن ضعف الدولة ، لذا يتوجب العمل على تنويع الاقتصاد وتوفير موارد دخل جديدة عن طريق تطوير القطاعات الإنتاجية وزيادة النمو الاقتصادي ، وأن دراسات وتقديرات مهمة تؤكد أن العراق بحاجة إلى مليارات الدولارات بغية النهوض ببرامج إعادة الاعمار وتأهيل البنى التحتية والخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والتعليم والصحة ، فضلاً عن مكافحة الفقر والبطالة .

ثانياً : الواقع الاقتصادي العراقي:

يمكن توضيح الواقع الاقتصادي العراقي بحسب الأتي : – [١١]

١ – المدة الممتدة مابين (١٩٥٨ – ١٩٦٣): يمكن توضيح هذه المدة بالنقاط الآتية:–

أ – إعتماد التخطيط الاقتصادي واعتباره أداة هامة لإدارة الاقتصاد الوطني ، وإلغاء نظام الملكية الإقطاعية للأرض .

ب – تحرير الاقتصاد الوطني من القيود الامبريالية، وإقامة علاقات تجارية مع دول العالم كافة ، وتعميق العلاقات والروابط الاقتصادية مع الدول العربية .

ج – تعزيز دور الطبقة المتوسطة بالمجتمع من خلال كبح جماح الاحتكارات .

د – تشجيع القطاع الخاص ، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية ، والتوزيع العادل للثروة والدخل .

٢ – المدة الممتدة مابين (١٩٦٣ – ١٩٦٨) : استمر النظام الجديد بتنفيذ الخطة الاقتصادية التفصيلية للعهد السابق ، وصياغة خطط اقتصادية ضمنية جديدة ، وقد تجسدت أهم عمليات بناء النسق الاقتصادي الجديد في إصدار الدولة لمجموعة من القوانين التي تم تبرير إصدارها على النحو الأتي : –

أ – تحقيق نوع من التقارب في النظم الاقتصادية كخطوة أولى نحو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة .

ب – إصدار القوانين اللازمة التي تضمن مصالح الطبقة العاملة العراقية وتشرك العمال في الأرباح وإدارة المؤسسات الاقتصادية[*]

---

* ((العراق على عتبة الانتعاش الاقتصادي))،مجلة اتحاد المصارف العربية ،لبنان، ٢٠٠٢ ، العدد ٢٦٤ ، ص ١٤٧

ج – رسم الحدود الواضحة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، بهدف القضاء على القلق الذي رافق النشاط الاقتصادي في المدة الأخيرة .

د – إن الاشتراكية العربية لا تعني سيطرة الدولة على كافة فعاليات النشاط الاقتصادي ، مما يترك المجال واسعاً للقطاع الخاص للعمل على تنشيط الحياة الاقتصادية .

إلا أن هذه التبريرات متناقضة مع الواقع ، وقد خضعت إدارة المؤسسة الاقتصادية في هذه المدة لمجلس إدارة يتكون من رئيس تنفيذي ، وعدد من الوزراء ومحافظ البنك المركزي ، فضلاً عن القطاعات الاقتصادية (الصناعة ، التجارة ، التأمين) ، كما تم استحداث مؤسسة لإدارة المصارف المؤممة (المؤسسة العامة للمصارف) على الرغم من أن إجراءات التأميم لعام ١٩٦٤ ، قد وسعت مجالات القطاع العام ، لكن القطاع الخاص هو المهيمن على الاقتصاد الوطني .

٣ – **المدة الممتدة مابين (١٩٦٨ – ١٩٨٠)** : أعلنت الحكومة بأنها ستقوم خلال هذه المرحلة بتنفيذ الإجراءات الآتية : –

أ – توسيع دور القطاع العام بالزراعة على حساب القطاع الخاص .

ب – الرقابة الكاملة على التجارة الخارجية ، وتعزيز دور القطاع العام بالصناعة .

ج – توجيه الخدمات الاجتماعية بحسب متطلبات التحولات الاشتراكية ، وقد استهدفت ايضاً خطة التنمية القومية تحقيق عدة أهداف أهمها الأتي : –

أ – التنمية الشاملة والعاجلة باعتبار أن التنمية هي عملية ثورية ، تهدف إلى تثبيت وتدعيم التحرير والاستقلال الاقتصادي وتحقيق التقدم الاجتماعي ، وهي بذلك تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تتناول تغيير المجتمع .

ب – وضع التنمية صيغاً واتجاهات في خدمة عملية البناء الاشتراكي عن طريق تدعيم وتوسيع علاقات الإنتاج الاشتراكية ، مما يؤدي إلى القضاء على كافة مظاهر الاستغلال الاقتصادي ، ويعمل بأتجاه تحقيق الأهداف بعيدة المدى في بناء المجتمع الاشتراكي الموحد ، وان خطة التنمية تؤكد تبعية النسق الاقتصادي للنسق الايدولوجي ، وذلك بإسناد هذه الخطة إلى مبادئ الحزب وأهدافه ، وقد رسمت خطة التنمية القومية هدفين جوهريين **أولهما** : هدف اقتصادي واجتماعي عام ، **وثانيهما** : هدف قطاعي متخصص ، كذلك

أكدت الخطة على أهمية البنى التحتية ، وسعت إلى توسيع الهياكل التحتية بالاقتصاد الوطني بوصفها نتيجة ضمنية لمتطلبات تطور الاقتصاد .

٤ – **المدة الممتدة مابين (١٩٨٠ –١٩٨٨) ، الحرب العراقية الإيرانية** : أخفقت السياسة في تحقيق أهدافها المرسومة ، وتفاقمت أزمة الاقتصاد العراقي ، من خلال الإخفاق بالسيطرة على التضخم ، وتوقف سياسة تثبيت سقف الأسعار للسلع ، تقليص الدعم ، مما اضطر الحكومة إلى التراجع عن سياستها ، املاً منها في رفع مستوى المعيشة لغالبية السكان ، وبعد الضعف المتزايد في القوة الشرائية قررت الحكومة اتخاذ الإجراءات الآتية : –

أ – إعادة تأميم بعض المشاريع المخصصة للقطاع الخاص .

ب – تثبيت سقف منخفض لمستويات أرباح مؤسسات القطاع العام والمختلط .

ج – زيادة الإعانات للقطاع الزراعي ، وتخفيض الأسعار .

د – قانون تجميد أسعار عدد من السلع الاستهلاكية .

وقد تركت الحرب أثاراً يمكن توضيحها في النقاط الآتية : –

أ – خسائر الإيرادات النفطية البالغة (١٩٧.٧) مليار دولار .

ب – خسائر الناتج المحلي الإجمالي ، والتي تشمل الخسائر الناجمة في قطاع النفط ، المواصلات، الصناعة ، الطاقة ، الصحة ، الإسكان ، والتي بلغت (٩١.٤) مليار دولار .

ج – خسائر العملات الأجنبية البالغة (٧٨.٨) مليار دولار والناتجة عن إنفاق المبلغ الأساس البالغ (٣٥) مليار دولار، فضلاً إلى العوائد المتراكمة لهذه الأصول إبان سنوات الحرب .

د – خسائر احتياطيات العملات الأجنبية المحتملة والبالغة (٨٠) مليار دولار الناتجة عن تزايد الإنفاق العسكري .

٥ – **المدة الممتدة مابين(١٩٩٠ – ٢٠٠٣) ،غزو الكويت وفرض العقوبات الدولية :** بلغت الخسائر التي تكبدها الاقتصاد العراقي بعد فرض العقوبات الدولية بح سب تقديرات الحكومة ما مقداره (١٧) مليار دولار ، شملت (١٠) مليار دولار خسائر تصدير النفط ، (١.٥) مليار دولار خسائر تأخير مشاريع التنمية ، فضلاً عن (١.٣) مليار دولار خسائر أخرى ، ولم يقتصر الدمار على المواقع ا لعسكرية بل تعداه ايضاً إلى البنية التحتية

المدنية، شبكة النقل والمواصلات ، محطات توليد الطاقة ، مشاريع النفط ، مشاريع الأسمدة البتروكيمياوية ، مصانع الحديد والصلب ، المستشفيات ، الجسور ، منشآت التخزين ، فضلاً عن تعطل قطاعات الإنتاج والخدمات ....الخ ، فقد كان حجم البنية التحتية المدمرة في عام ١٩٩١ (٢٣٢) مليار دولار ، وان مقياس انهيار الاقتصاد العراقي يبرز من مقدار التغير في حصة دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، بعد إن كانت في سنة ١٩٧٠ (٧٠٩.٢) دينار ، مرتفعة إلى (١٤٦٥.٣) دينار في عام ١٩٨٠ ، ثم تنخفض إلى (١١٨١.٦) دينار بعد حرب الخليج[*] الأولى ، لينهار إلى (٣٨٧.٤) دينار في عام ١٩٩١ (انظر جدول رقم ١) ، وهكذا حتى احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ .

انظر جدول رقم (١)

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٠)

السنة	السكان(مليون نسمة)	الدخل القومي بالأسعار الجارية		حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار)
		الدخل القومي مليون دينار	متوسط نصيب الفرد دينار	

* لمزيد من الاطلاع انظر : -

- أنتوني كورد سمان ، ((حرب العراق ودروسها لتطوير القوات المحلية)) ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦ ، العدد ٣٢٤ ، السنة ٢٨ ، ص ١٧ .

- خير الدين حسيب ، ((مصير الأمة العربية في ميزان العراق ٢٠٠٤)) ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ ، العدد٢٩٩ ، السنة ٢٦ ، ص ٦ .

- د.عاطف لافي مرزوق ، ((محاولة لفهم العناصر التي شكلت القرار الأمريكي في الحرب على العراق)) ، مجلة الغري ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٦ ، السنة ٢ ، المجلد ١ ، العدد ٤ ، ص ٧ .

١٩٧٠	٩٤٩٨	٩٣٧.٥	٩٨.٧	٧٠٩.٢
١٩٧٥	١١١٨٨	٣٥٦٢.٢	٣١٨.٤	٩٠٤.٥
١٩٨٠	١٣.٢٣٩	١٥٤٤.٤	١١٦٦.٣	١٤٦٥.٣
١٩٨١-١٩٨٩	١٥.٥٣١	١٢٠٧٦٣.٨	٧٧٧٥.٦	١١٨١.٦
١٩٩٠	١٧.٨٩١	٢٠٠١٨.١	١١١٩	٩١٥.٢
١٩٩١	١٨.٤١٧	١٨٧٤٤.٦	١٠١٧.٧	٣٨٧.٤
١٩٩٢	١٨.٩٤٩	٤٩٨١٤.٨	٢٦٢٨.٩	٤٧٣.١
١٩٩٣	١٩.٤٧٧	١٢٥٢٧٧.٣	٦٤٣١.٧	٦٨٣.٨
١٩٩٤	٢٠.٠٠٩	٦٢٦٩٢٠.٩	٣١٣٣٥.١	٦٣٤.٩
١٩٩٥	٢٠.٥٣٦	٢٠٢٠٠٦٩.٤	٩٨٣٥٧.٢	٥٠٥.٣
١٩٩٦	٢١.١٢٣	٢٢٧٨٢٠٥.٢	١٠٧٨٤٩.١	٧٣٥.١
١٩٩٧	٢٢.٠٤٠	٢٩٢٩٠٠٧.٣	١٣٢٨٩.١	٨٥٨.٧
١٩٩٨	٢٢.٧١٧	٤١٣٨٢٧٦.١	١٨٢١٦٣.٥	٨١١.٣
١٩٩٩	٢٣.٤٠٣	٥٥٨٢٦٢٢.٦	٢٣٨٥٤٣	٩٣١.٤
٢٠٠٠	٢٣.٥٧٧	٦٥٤٣٣٦٨.٨	٢٧٧٥٣١	٩٤٥.٣

هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية لسنوات مختلفة

ثالثاً : أثار الاستثمار في العراق

يمكن توضيح أثار الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال النقاط الآتية[*] : -

١ - **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات** : والمقصود بهذا الأثر هو حجم التغيرات التي تحصل في ميزان مدفوعات الدولة المضيفة ، نتيجة قيام الشركات العابرة القوميات بتحريك رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ويزداد رأس المال المادي ، وينعكس ذلك ايجاباً على ميزان حساب رأس المال في حالة لجوء الشركات الأجنبية للحصول على العملة الوطنية مقابل بيع العملة الأجنبية وذلك لتمويل مدفوعاتها المحلية ، كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير النقد الأجنبي ، إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات ، حيث تسهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية ، ويحدث التحسن إذا ساهم الاستثمار المباشر في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم أو من إعادة التصدير إلى

* راجع عادل عيسى الوزني ، مصدر سابق .

الدول الأصل . وهناك أثران للإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات تتمثل في الأتي : -

١ – اثر مباشر على ميزان المدفوعات : ويقاس من خلال المعاملات الدولية المرافقة للشركات العابرة القوميات والمعكوسة في ميزان رأس المال وميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أما كفقرة دائن (+) أو مدين (–) .

٢ – اثر غير مباشر على ميزان المدفوعات : وهو الأثر الناجم عن معاملات الشركات العابرة القارات(*) كنتيجة لمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي ، الذي يعزز النمو الاقتصادي من خلال التفاعل المتبادل بين اثر المضاعف والمعجل ، ومن ثم فانه إذا كان حجم الأثر الأول اكبر من الثاني ، فأنها حالة ايجابية على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة .

٢ – **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاج والتوظيف** : يمتلك المستثمر الأجنبي الكفاءة والإمكانيات والخبرة الاقتصادية والإنتاجية والتسويقية ، التي تؤهله للقيام بالمشاريع الاستثمارية في الدول المضيفة ، غير القادرة على النهوض بمثل هذه المشاريع لضعف إمكانياتها المتوافرة لديها ، فبديهي إن قيام المستثمر بهذه المشاريع سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل ، ومداخيل جديدة من خلال إنتاج وتصدير سلع كثيفة العمل ، وتشير الإحصائيات العالمية إلى أن ما يقارب (٦٠% – ٧٠%) من نمو دخل الفرد خلال المدة (١٩٦٠ – ١٩٩٣) ، كانت نتيجة الزيادة في استثمارات رأس المال ، وتوفير التقنية

---

* الشركات العابرة القارات أو المتعددة الجنسية تمثل تجمعات لرؤوس أموال من جنسيات متعددة يضمها تنظيم عالمي واحد ، والتي تسيطر على احد فروع النشاط الاقتصادي في العالم ، ويكون لهذا التنظيم مركز رئيس (الشركة الأم) في احد الدول الصناعية المتقدمة ، وتقع مهمة وضع الاستراتيجيات الموحدة واتخاذ القرارات الأساسية ، على المركز الرئيسي للشركة وتنتشر الفروع والشركات الفرعية في مختلف دول العالم ، انظر : –

– عبد الرزاق محمد عربيي ، ((الشركات المتعددة الجنسية وتدويل الإنتاج والاستثمار)) ، مجلة الرشيد المصرفي ، بغداد ، مصرف الرشيد ، ٢٠٠٠ ، السنة الأولى ، العدد ١ ، ص ١٣ .

* لمزيد من الاطلاع انظر : –

– عبد الرزاق النعاس ، ((تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المعاصرة والفجوة الاتصالية بين الدول المتقدمة والدول النامية)) ، مجلة الأجيال ، نقابة المعلمين ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، العدد ٢ .

- عبد الغفور الاطرقجي ، ((المعلوماتية ودورها في التنمية الاقتصادية)) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، بغداد ٢٠٠٥ ، العدد ١٠ .

والعوامل المساعدة على الإنتاجية الموجهة للسوق ومن ثم رفد القطاعات الموجهة للتصدير ، فإذا قامت الشركات الأجنبية بشراء المواد الأولية من الدولة المضيفة ، واستخدام الأيدي العاملة المحلية ، بالطبع سيقود ذلك إلى اثر ايجابي على الإنتاج والتوظيف والعكس صحيح .

٣ – **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التقنية** (*) : يمثل الاستثمار الأجنبي إحدى قنوات نقل التقنية إلى الدولة المضيفة ، من خلال تقديم حزمة كاملة تشمل نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال ، فقد أنشأت العديد من المشاريع كبيرة الحجم والمتطورة تقنياً في النقل الجوي والالكترونيات والحاسوب وصناعة السيارات ....الخ ، بالشكل الذي يؤدي إلى تحويل منجزات التقنية إلى مواد دافعة لتطوير الصناعة في الدولة المضيفة .

٤ – **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات** : إن من ابرز مزايا الشركات العابرة القارات تحقيق الإتصال بالقنوات التجارية الدولية ، من خلال إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الصادرات للدولة المضيفة ، وان النمو السريع في الصادرات يعدّ قوة دافعة للاقتصاد .

رابعاً : فرص الاستثمار في العراق (**): من اجل الوقوف على الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية في العراق نذكر أهم القطاعات الاقتصادية الممكن الاستثمار فيها وهي تتمثل في الأتي : –

١ – **القطاع الزراعي** : يمتلك القطاع الزراعي موارد أرضية ومائية وبشرية ، ولكما يتضح في النقاط الآتية : –

أ – الموارد الأرضية : تبلغ مساحة الأراضي الخصبة (٤٨) مليون دونم ، تشكل (٢٧.٥%) من مساحة الأراضي المستغلة فعلاً لا يتجاوز (٢٣) مليون دونم ، أي بحدود

---

* انظر : – رياض محمد علي عودة المسعودي ، ((دراسة للاتجاهات القطاعية والمكانية للواقع التنموي في العراق للمدة (١٩٥٨ – ١٩٦٨) ، مجلة جامعة كربلاء ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، العدد ٥ ، ص ١٣٧ .

** راجع عادل عيسى الوزني ، مصدر سابق ، ص ٢٤٣ –٢٦٠ .

(٤٨%) من إجمالي الأراضي الصالحة غير المستغلة والبالغة (٥٢%) ، أو زيادة غلة الأراضي المستغلة باستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة .

ب – الموارد المائية : إن مصادر المياه الرئيسة في العراق هي المياه السطحية المتمثلة في مياه دجلة والفرات وروافدهما والمياه الجوفية والإمطار، يعتمد الجزء الأكبر من أراضي المنطقة الشمالية على مياه الأنهار والأمطار والمياه الجوفية ، بينما تعتمد الأراضي في الوسط والجنوب على مياه السيح بالواسطة وبلغ حجم المياه المستغل ة في العراق حوالي (٤١٣٢ مليون م^{3}) كمتوسط للمدة (١٩٩٠ – ١٩٩٨) ، ويمثل نهري دجلة والفرات العمود الفقري لمشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق .

ج – الموارد البشرية : يقدر سكان العراق في عام ٢٠٠٤ بحوالي (٢٧١٣٩) مليون نسمة ، وتقدر نسبة العاملين في القطاع الزراعي في عام ١٩٩٩حوالي (١٠.٦%) ، وقد شهدت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تطورات متباينة تبعاً لسياسة الحكومة المتبعة آنذاك (انظر جدول رقم ٢) ، واحتل محصول الحنطة المرتبة الأولى بالإنتاج ثم يليه الشعير والشلب ، (انظر جدول رقم ٣) ، حيث بلغ إنتاج الحنطة في عام ٢٠٠١ حوالي(٢.٥٨٩.٤٦٧) طن ، وقد بلغت مساحته المزروعة بـــ (٦.٥٩٤.٩٤٥) دونم ولنفس العام ، من هذا يتضح أن العراق يعاني عجز غذائي وانخفاض في الإنتاجية ، شاركت في أدامته الحروب المتوالية التي جرت على أرضه المعطاء .

هذا فضلاً عن تقادم أساليب الإنتاج وقلة الاستثمارات والمخصصات الموجهة للقطاع الزراعي وتفشي ظاهرة التخلف التقني وصغر حجم المساحة المزروعة وتدني نسب العمالة ، إذ أن معدل نمو السكان السنوي بلغ في عام ١٩٩٩ حوالي (٣%) وهذا يعني زيادة الاستهلاك السنوي بنسبة اكبر من زيادة الغذاء،فضلاً عن الاعتماد الكبير على استيراد المواد الغذائية التي بلغت حوالي(٨٠%) من المواد الغذائية(انظر جدول رقم ٢) ، وعليه فان القطاع الزراعي من اشد القطاعات الاقتصادية التي عاشت إهمالاً خلال السنوات الممتدة ما بين (١٩٧٥ – ٢٠٠٣) .

٢- **القطاع الصناعي :** يمتلك القطاع الصناعي موارد كثيرة لو أسْ تثمُرت الاستثمار الأمثل يمكن أن تحقق انجاز مهم على صعيد التنمية الاقتصادية ، لاسيما وفرة مصاد ر

الطاقة الرخيصة ، المحاصيل الزراعية والصناعية ، انخفاض المستوى النسبي لأجور اليد العاملة بعامة في العراق ، توفر الخبرة النسبية في مجال الصناعات الأساسية ذات القيمة المضافة العالية ، توفر المواد الخام ، وكما يتضح في النقاط الآتية : -

أ – صناعة النفط والغ از : يمتلك العراق احتياطياً نفطياً مقداره (١١٢) مليار برميل أي ما يعادل (١١%) من إجمالي الاحتياطي العالمي ، وهو ثاني احتياطي في العالم بعد السعودية ، ويبلغ عدد حقوله حوالي (٧٤) و (١٢) مصفى بطاقة تكرير (٥٥٠) ألف برميل يومياً أكبرها في البصرة ، أما الغاز فيمتلك العراق احتياطياً يقدر بـــ (٣.١٠٩) مليار متر مكعب ، بحسب تقدير عام ٢٠٠٠ ،[١٢] وقد استعرض ت إحصاءات عن صادرات العراق النفطية لعام ٢٠٠٥ والتي شكل فيها النفط حوالي (٩٨%) من إجمالي صادرات العراق ، وقد كان للولايات المتحدة حصة الأسد من تلك الصادرات ، إذ استحوذت على (٤٩%) من تجارة العراق الإجمالية مع العالم ثم تأتي بعدها ايطاليا واسبانيا وكندا وتايوان وكوريا الجنوبية والبرازيل وفرنسا وتركيا ، على التوالي لكل منها (٤% ، ٧% ، ٦%، ٤%، ٤% ، ٣%) ، وأكدت الإحصاءات بان في محافظة الانبار وحدها فقط (١٥٠) فرصة استثمارية في عام ٢٠٠٧ .[١٣]

جدول رقم (٢)

الكميات المنتجة للمحاصيل الغذائية الأساسية والمساحات المزروعة لهذه المحاصيل للسنوات٢٠٠٠– ٢٠٠١

سنة		

التفاصيل		٢٠٠٠	٢٠٠١
الحنطة	المساحة المزروعة /دونم	٥.٢١٧.٩١١	٦.٥٩٤.٩٤٥
	كمية الإنتاج / طن	٢١٩.٤٤٦	٢.٥٨٩.٤٦٧
	إنتاجية الدونم / كغم	٤٢٥	٣٩٢
الشعير	المساحة المزروعة /دونم	٢.٢١٧.١٦٧	٣.٨٦٢.١٣٠
	كمية الإنتاج / طن	٧١٢.٨٣٢	٨٣٣.٤٣٧
	إنتاجية الدونم / كغم	٣٢.١٥٠	٢١.٥٧
الشلب	المساحة المزروعة /دونم	١١٢٥٢	٢١٦٥١١
	كمية الإنتاج / طن	٤٩٠٠	١٩٣٧٦٧
	إنتاجية الدونم / كغم	٤٣.٥٤	٨٩.٣٥

المصدر / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠٠٤ .

جدول رقم (٢)

الواردات والصادرات والميزان التجاري الزراعي

السنة	الواردات من الغذاء	الصادرات من الغذاء	الميزان التجاري العراقي
١٩٨٦	١٧٨٠	٨٩	- ١٩٦١

١٩٨٧	١٨٣٤	١٢٤	١٧١٠-
١٩٨٨	٢٨٣٧	٧٧	٢٧٦٠-
١٩٨٩	٢٦١٠	١٢٠	٢٤٩٠-
١٩٩٠	١٨٥٢	٦٠	١٧٩٢-
١٩٩١	٨٢٣	...	٨٢٣-
١٩٩٢	١١٨٣	....	١١٨٣-
١٩٩٣	٩٩٢	...	٩٩٢-
١٩٩٤	٧٦٤	....	٧٦٤-
١٩٩٥	١٠٨٣	...	١٠٨٣-
١٩٩٦	٩٤٠	....	٩٤٠-
١٩٩٧	١٤٨٨	....	١٤٨٨-
١٩٩٨	٢٧٠٠	.....	٢٧٠٠-

- FAO ,Book Trade ,VOL , 45,50,51,1998 .

ب – الصناعة الكيماوية والبتروكيمياوية والكبريتية *: تُعدّ الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية من أهم فروع الصناعات التحويلية ، كونها تنتج سلعاً إنتاجية واستهلاكية في آن واحد فضلاً عن أنها ذات إنتاجية عالية ، وتتوفر لها المقومات التنافسية في الأسواق الخارجية .

ج – صناعة الاسمنت والزجاج : يمتلك العراق (١٢) مصنعاً للاسمنت وبطاقة إنتاجية بلغت (٣.٥٩٤) مليون طن في عام ٢٠٠٠ ، أما صناعة الزجاج بأنواعه والكاشي والسيراميك والمواد الصحية ...الخ ، فأن موادها تتوفر بنسبة (٧٨%) من مجموع المواد المستخدمة في صناعة النوعيات الجيدة .

* لمزيد من الاطلاع انظر : –

– خوله رشيج حسن ، اثر تكلفة القوى العاملة على إنتاجية العمل في المنشاة العامة للصناعات البتروكيمياوية في البصرة للسنوات (١٩٩٠ – ١٩٩٩) ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، ٢٠٠١ .

د – الصناعات الهندسية[*]: دخل العراق مجال الصناعات الهندسية ، ولكن بتبعية تقنية مادية وبشرية، معتمداً بنسبة (٦٥%) على الاستثمار الأجنبي لابد من الاستثمار في التقنية الحديثة للتمكن من التوسع وتنويع الخدمات المقدمة من خلال قنوات التقنية الحديثة [١٤] ، كالانترنت وجهاز الصرّاف الآلي [١٥] والمنافسة على المستوى الداخلي والخارجي، إذ تشهد العديد من الدول تطورات على صعيد الاستثمار التقني والمعلوماتي ، من حيث : ١– تطوير البنى التحتية ٢– زيادة الإنفاق على البحث والتطوير ٣– تأهيل الموارد البشرية ، وذلك لغرض الاستفادة من الفرص الكبيرة للتقدم العلمي والتقني ، الذي غيّر كل أوجه الحياة من شكلها التقليدي إلى الشكل الآلي ، عبر شبكة من الأسلاك تربط المصارف ببعضها وبعملائها ، تختصر المسافات وتختزل

م – الصناعات الجلدية والنسيجية : يمتلك العراق طاقات كبيرة جداً من المواد الأولية الزراعية المتمثلة والقطن ، والمواد الحيوانية المتمثلة بالجلود والصوف ، والكيمياوية المتمثلة بالألياف والخيوط الصناعية ، حيث كان العراق يصدر الصوف والجلود إلى بريطانيا لإنتاج أجود **الأقمشة الصوفية ..الخ .**

ن – الصناعات الغذائية : يمتلك العراق مواد أولية و أيدي عاملة ماهرة ومنخفضة الأجور، وسوق واسعة ، للعديد من فروع الصناعات الغذائية المتمثلة بـــ (الزيوت النباتية ، صناعة التعليب ، صناعة اللحوم ، ...الخ) .

هـــ – صناعة الورق : يمتلك العراق معامل للورق نظراً لوفرة المادة الأولية المستخدمة في صناعته ، والمتمثلة بـــ (الصناعات البتروكيمياوية ، الخشب وسعف النخيل ومخلفات الحبوب ، والمواد السليلوزية) .الزمن والكلفة ، وتصهر المؤسسات المادية في الفضاء السايبيري . [١٦]

٣ – قطاع السياحة : يمتلك العراق مناطق أثرية وترفيهية كثيرة جدا والمت مثلة ب ـــ (المواقع الدينية،مواقع الحضارة الإسلامية،المواقع الترفيهية في شمالنا الرائع ، ...الخ) ، يمكن أن توفر فرص استثمارية كبيرة جداً في مجال السياحة .

---

* لمزيد من الاطلاع انظر : –

المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات ، الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة ، ٢٠٠٧ القاهرة .

٤ – **مشاريع البنى الأساسية** : إن زيادة الفجوة بين الموارد المالية المتاحة والاحتياجات يتطلب إعداد وتنفيذ برامج استثمارية قصير الأجل ، تهدف إلى توفير الاحتياجات الضرورية المتمثلة بـــ (الطاقة الكهربائية ، الاتصا لات والنقل ، الماء والصرف الصحي، ...الخ) .

٥ – **قطاع الإسكان** : تشير التقديرات إلى وجود عجز يتجاوز (١.٥) مليون وحدة سكنية، وإذا ما أريد سد هذا العجز ومواجهة النمو السكاني حتى عام ٢٠٠٨ ، لابد من إنشاء (٦) مليون وحدة سكنية ، وهذا يتطلب دوراً اكبر للقطاع المالي الخاص وقطاع البناء والتشييد والمستثمرين المحليين والأجانب .

ولابد من التأكيد على أهمية الاستثمار التقني والمعلوماتي اولاً ، والاستثمار في رأس المال البشري ثانياً،بالتنسيق والتعاون مع الجامعات ذات الاختصاص ، أي في مجال الصناعات الالكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية،وهندسة نظم وعلوم الح اسوب ، فضلاً عن التعاون مع مراكز البحث العلمي ، ويمتلك الوطن ا لعربي العديد من الشركات الصناعية في مجال النفط والبتروكيمياويات، والكهربائية ، والهندسية ...الخ ، ،وقد أنفقت مبالغ طائلة عليها، إلا أنها لم تؤتي أكلها بعد بالصورة التي تمكنها من المنافسة [١٧] وقد قدّر حجم الاستثمار في الدول المتقدمة بأكثر من (٥٠٠) بليون دولا ر في عام ١٩٩٩، في مجال التحويل الرقمي للمعلومات والاتصالات عبر الأقمار الصناعية ، وعبر أنظمة الاتصالات المتقدمة [١٨] ، وقد قدر الخبراء أن العراق يحتاج إلى (١٠٠) مليار دولار خلال (٥) سنوات لبناء اقتصاده من جديد [١٩] ، وهناك العديد من الفرص الاستثمارية في الوطن العربي ، حسب ما جاء في الخريطة الاستثمارية التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية . [٢٠]

٦ – **القطاع المصرفي** : ظل الاقتصاد العراقي خلال عام ٢٠٠٠ يعاني من الاختلالات في مختلف القطاعات والموازين وأسعار الصرف بسبب الحصار الاقتصادي ، المفروض عليه منذ عام ١٩٩٠ ، وما خلفه من مشاكل جمة أبرزها التضخم الاقتصادي والبطالة ، وشل حركة الإنتاج المحلي ، وتجلت ابرز أثاره في وضع الدينار العراقي وسعر صرفه ، كصوره حقيقية للتضخم الجامح ، الذي طغى على كل الظواهر الاقتصادية في البلد ، وقد حاولت السياسة النقدية لجم وإبطاء وتيرة التدهور من خلال اتخاذ إجراءات مالية

واقتصادية متنوعة ، لتحسن الوضع الاقتصادي ، وذلك من خلال تبني سياسة اقتصادية متكاملة في جوانبها المالية والنقدية والتجارية ، لضمان استمرار حركة الاقتصاد وتقليل الآثار السلبية ، والشروع بإتباع سياسة الانفتاح المالي والاقتصادي الواسع ، وسن التشريعات والأنظمة الكفيلة بتعبئة المدخرات الوطنية ، وتوفير البيئة والمناخ المناسبين لتطوير الأعمال وتنويعها ، وتنمية حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية وإعطاء القطاع الخاص دوراً اكبر في جهود النهوض والتنمية ، وقد نال القطاع المصرفي العراق قسطاً كبيراً من الاهتمام من قبل السياسة النقدية [٢١] ، نذكر ابرز الإجراءات بالاتي: –

١ – السماح للمصارف الخاصة بممارسة أعمال الصيرفة الشاملة ، بحسب قرار البنك المركزي العراقي في ١٩٩٤/٣/٢٢ .

٢ – تخويل المصارف الحكومية حدود مرونة بنسبة (٥%) لزيادة السق ف الائتماني المخطط لكل قطاع من قطاعات خطة الائتمان وتخويل البنك المركزي زيادة النسبة من (٥%) إلى (٢٠%) للقطاع العام ، و(٥٠%) للقطاع الخاص .

٣ – السماح للمصارف القيام بعمليات الإقراض والاقتراض فيما بينها وفق قانون البك المركزي ، وزيادة فروع المصارف الحكومية الستة إلى (٣٧٩) فرعاً ، مقابل (٩٤) فرع للمصارف الخاصة ، لغرض تحسين الكثافة المصرفية وتوسيع الخدمات المصرفية ...الخ

٤ – السماح للمصارف الخاصة ببيع وشراء العملات الأجنبية ، وفتح حسابات بالعملات الأجنبية للمقيمين وغير المقيمين ، وإلزام المصارف كافة بتطبيق اتفاقية بازل [*] وبحد أدنى (١٥%) .

---

* عقد الاتفاق في مدينة بازل في سويسرا في عام ١٩٨٨ من قبل المصارف المركزية لاثنتي عشرة دولة ،للتأكيد على أهمية كفاية رأس المال في رصانة أركان الصيرفة، ولتوحيد نظم الرقابة المصرفية،وقد شدد الاتفاق على ضرورة أن تلتزم المصارف برأسمال مقداره (٨%) من إجمالي موجوداتها كحد أدنى ،ويمثل رأس المال الفرق ما بين الموجودات والمطلوبات لأي مصرف ،ويعدّ خط الدفاع الأول لامتصاص أية خسائر محتملة ، ويستند المفهوم على قاعدة رأس المال التي تتكون من ركيزتين ،أولهما: رأس المال الأساسي core capital الذي يمثل الحسابات الدائمة لحقوق المساهمين ،والتي تمثل اماناً حقيقياً لحقوق المودعين من رأس المال الأساسي ،الذي يتضمن الأسهم العادية والممتازة والاحتياطيات المعلنة، مثل الاحتياطي القانوني والاختياري والأرباح المدورة،ويجب أن لا يقـــــــــل رأس المال الأساسي إلى مجموع الموجودات عن (٤%) ،وثانيهما: رأس المال المساند Supplementary الذي يمثل الاحتياطيات غير المعلنة ، التي تتكون من الأرباح غير المفصح عنها والتي لا يترتب عليها أية التزام ، ويجب أن لا يزيد رأس المـــــال المساند إلى مجموع الموجودات عن (١٠٠%)،من رأس المال الأساسي ، أنظر : –

الخاتمة:

أ – الاستنتاجات :

١ – اعتمدت الدولة إبان المدة الممتدة ما بين (١٩٥٨ – ١٩٦٣) على التخطيط الاقتصادي كمنهاج لإدارة الاقتصاد الوطني ، مما وسع في حجم القطاع العام ، وفي المدة ما بين (١٩٦٨ – ١٩٨٠) عمدت الدولة على توسيع دور حجم القطاع العام ، مما ساهم في تقليص الفرص بالنسبة للقطاع الخاص الذي عانى التهميش طوال هذه المدة .

٢ – عانى الاقتصاد من جملة مشاكل نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة آنذاك ، مما ساهم في تفاقم هذه المشاكل اثر حرب الكويت الأولى والثانية والتي ساهمت في تدمير الاقتصاد والبنية التحتية .

٣ – يمتلك العراق ثالث خزين (احتياطي نفطي في العالم من حيث الكمية بالإضافة الى ثروة غازية وموارد معدنية عديدة ، ، وقوة عمل تزيد على ٧ مليون شخص ، وسوق محلية كبيرة .

٤ – يمتلك العراق موارد أرضية غير مستغلة تشكل نسبة (٥٢%) ، وهذا يعني أن هناك (٥٢%) فرصة جديدة معطلة وغير مستغلة للاستثمار ، فضلاً عن وفرة الموارد المائية والتي تشكل ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية للدولة .

٥ – يمتلك العراق ثروة بشرية كبيرة تقدر بحوالي (٢٧١٣٩) مليون نسمة .

٦ – وجود العديد من الصناعات التي تشكل نقاط جذب أساسية للاستثمار المحلي والأجنبي .

٧ – وجود فرص للاستثمار في المجال السياحي ، فعلى الرغم من الوضع الاستثنائي السائد إلا إن هذا القطاع يمكن أن يشكل جانب على غاية من الأهمية ومركز جذب للاستثمار .

٨ – يمتلك القطاع المصرفي إمكانيات واسعة للاستثمار أخذت تتبلور بعد عام ٢٠٠٣ .

– د.عدنان الهندي وآخرون ،الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل ، (لبنان ، اتحاد المصارف العربية ،١٩٩٣) ، ص ص ٢٥ – ٨٣ .

–حسن عثمان علي،((تقييم وتصنيف البنوك))،مجلة إتحاد المصارف العربية،لبنان،٢٠٠٢،العدد٢٥٤،ص ٥١ .

ب – التوصيات

بناءً على الاستنتاجات الواردة توصي الدراسة بالاتي : –

١ – تحديد الفرص الاستثمارية بشكل أكثر تفصيلاً ، من خلال توفير المعلومات وللقطاعات الاقتصادية كافة ، حتى يتمكن المستثمر من معرفة وتحديد الفرص الجيدة لاستثماراته .

٢ – فسح المجال للاستثمار الأجنبي من خلال تفعيل قوانين الاستثمار وزيادة فاعليتها والعمل بمبدأ الشفافية وتوفير المعلومات .

٣ – إلغاء بعض الإجراءات الروتينية التي تتعلق بالمستثمرين وتقليصها إلى أدنى حد ممكن .

الهوامش:

(١) د.أسامة بن محمد باحنشل ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي،الطبعة الأولى،(المملكة العربية السعودية،مطابع جامعة الملك سعود،١٩٩٩) ، ص ص ٩٧ – ٩٨ .

– لمزيد من الإطلاع إنظر :– د. شريف كامل شاهين ، ((الإستثمار في بنية المعلومات)) ، المؤتمر العربي الأول ، مصر ، ٢٠٠٥ ، www Hamad .Salah.com.

(٢) د.سعيد النجار ، أفاق الاستثمار في الوطن العربي ، أبحاث ومناقشات المؤتمر الذي نظمه اتحاد المصارف العربية في مصر ،(مصر ، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٩٢) ، ص ٦٥ .

(٣) تقرير الإستثمار الدولي لعام ٢٠٠٢ ، www.aucbm.org

(٤) حسين شبكشي ، جريدة الشرق الأوسط ، ١٠ شباط ، ٢٠٠٥ ، العدد ٩٥٧١ ،

(٥) الأمم المتحدة ،نقل التقنية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة و تحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي في قطاعات مختارة ، نيويورك ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، الانترنت ، ص ١١ .

(٦) د.عباس جبار الشرع ، ((الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي : دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر)) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٦ ، المجلد ٥ ، العدد ١٧ ، ص ٤٢ .

(٧) تحرير طاهر حمدي كنعان ، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة ، وقائع الندوة المنعقدة في الكويت من ٤–٥ آذار ، (الإمارات ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧) ، ص ٣١ .

(٨) تحرير محمد الفنيش ، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة ، ، وقائع الندوة المنعقدة في أبو ظبي – الإمارات من٢ – ٣ نيسان ، (الإمارات ، صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٠) ، ص ٣٤ .

(٩) تحرير د.علي توفيق الصادق ، د.علي احمد البلبل ، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية ، وقائع الندوة المنعقدة في أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة من ١٨ – تشرين الثاني ، (الإمارات ، شركة الفجر للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠) ،ص ١٦٣ .

(١٠) خالد حمادي حمدون ، اثر الخصخصة في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي في تجارب دولية مختارة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٢ .

راجع / د. مهدي الحافظ ، ((تشجيع الاستثمار في العراق المزايا والفرص المتاحة في القانون الجديد)) ، رئيس المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي ،٢٠٠٦ ، الانترنت .

(١١) عادل عيسى الوزني ، الاستثمار الأجنبي في بلدان أسيوية مختارة مع الإشارة إلى الفرص المتاحة في العراق ، جامعة كربلاء ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٣٥ – ١٦٠ .

Husseinasharqalawsat.com www.

(١٢) هيفاء نجيب مهودر ، ((الاستثمارات بين العراق والإمارات العربية المتحدة)) ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، ٢٠٠٧ ، العدد ١٣ ، ص ٢٢٨

(١٣) د.حسن لطيف كاظم الزبيدي ، ((المشهد الاقتصادي العراقي : المعطيات والخيارات)) ، مجلة الغري ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٥ ، السنة الأولى ، المجلد ١ ، العدد ٣ ، ص ٣٠ .

(١٤) صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠ ، ص ١٧٩.

(١٥) صندوق لنقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ ، ص ١٥٧.

(١٦) أياد عبد الله شعبان،((دور البنوك في التجارة الالكترونية)) ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، لبنان ، ٢٠٠٤، العدد ٢٨٥، ص ٨٧ ، لمزيد من الاطلاع انظر : –

- Kewal Krishnan Dewitt ,modern economic Theory ,(new Delhi , pan jab university) ,p .365

(١٧) د.داخل حسن،((اثر تقانة الاتصالات والمعلومات على الاقتصاد مع أشارة خاصة للاقتصاد العربي))، ورقة عمل قدمت إلى ندوة العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي ، بغداد،بيت الحكمة ،٢٠٠٠،ص ص١٤–١٨.

(١٨) محمد جلال غندور، مصدر سابق، ص ١٢١.

(١٩) د.جوزف طربيه، ((لقاء)) ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، ملحق خاص ، لبنان ، ٢٠٠٤، العدد٢٨٥ ، ص ٢٦.

(٢٠) جوزف طربيه ، ((الوطن ...واحة جذابة للاستثمار)) ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، لبنان،٢٠٠٤ ، العدد٢٨٧ ، ص ٩.

(٢١) ((العراق إصلاحات اقتصادية وانفتاح مصرفي واعد)) ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، لبنان، ٢٠٠١، المجلد ٢١ ، العدد ٢٤٣ ، ص ٧٥ .

المصادر:

أولا : الكتب العربية والأجنبية

١ – د.أسامة بن محمد باحنشل ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة الأولى، (المملكة العربية السعودية،مطابع جامعة الملك سعود ،١٩٩٩) .

٢ – د.عدنان الهندي وآخرون ،الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل ، (لبنان ، اتحاد المصارف العربية ،١٩٩٣) .

٣– نجم عبود نجم ، إدارة الابتكار المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة ، الطبعة الأولى ــ (الأردن ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٣) .

4- Kewal Krishnan Dewitt ,modern economic Theory ,(new Delhi , pan jab university).

ثانياُ : الدوريات

١ – ((العراق إصلاحات اقتصادية وانفتاح مصرفي واعد)) ، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان ، ٢٠٠١ ، المجلد ٢١ ، العدد ٢٤٣ .

٢ – ((العراق على عتبة الانتعاش الاقتصادي)) ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، لبنان ، ٢٠٠٢ ، العدد ٢٦٤ .

٣– أياد عبد الله شعبان،((دور البنوك في التجارة الالكترونية)) ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، لبنان ، ٢٠٠٤، العدد ٢٨٥.

٤ – أنتوني كوردسمان ، ((حرب العراق ودروسها لتطوير القوات المحلية)) ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦ ، العدد ٣٢٤ ، السنة ٢٨ ٢ .

٥- حسن عثمان علي ، ((تقييم وتصنيف البنوك)) ، مجلة إتحاد المصارف العربية ، لبنان ، ٢٠٠٢ ، العدد ٢٥٤ .

٦ – د.حسن لطيف كاظم الزبيدي ، ((المشهد الاقتصادي العراقي : المعطيات والخيارات)) ، مجلة الغري ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٥ ، السنة الأولى ، المجلد ١ ، العدد ٣ .

٧- خير الدين حسيب ، ((مصير الأمة العربية في ميزان العراق ٢٠٠٤)) ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ ، العدد٢٩٩ ، السنة ٢٦ .

٨ – د.جوزف طربيه ، ((لقاء)) ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، ملحق خاص ، لبنان،٢٠٠٤، العدد٢٨٥ .

٩ – جوزف طربيه ، ((الوطن ...واحة جذابة للاستثمار)) ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، لبنان،٢٠٠٤ ، العدد٢٨٧ .

١٠- د.عاطف لافي مرزوق ، ((محاولة لفهم العناصر التي شكلت القرار الأمريكي في الحرب على العراق)) ، مجلة الغري ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٦ ، السنة ٢ ، المجلد ١ ، العدد ٤ .

١١ – د.عباس جبار الشرع ، ((الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي : دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر)) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٦ ، المجلد ٥ ، العدد ١٧ .

١٢ – عبد الغفور الاطرقجي،((المعلوماتية ودورها في التنمية الاقتصادية))، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،بغداد ٢٠٠٥، العدد ١٠ .

١٣ – عبد الرزاق النعاس،((تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المعاصرة والفجوة الاتصالية بين الدول المتقدمة والدول النامية)) ، مجلة الأجيال ، نقابة المعلمين ، بغداد ، ٢٠٠٢، العدد ٢ .

١٤- عبد الرزاق محمد عريبي ، ((الشركات المتعددة الجنسية وتدويل الإنتاج والاستثمار))، مجلة الرشيد المصرفي ، بغداد ، مصرف الرشيد ، ٢٠٠٠ ، السنة الأولى ، العدد ١ .

١٥- رياض محمد علي عودة المسعودي ، ((دراسة للاتجاهات القطاعية والمكانية للواقع التنموي في العراق للمدة (١٩٥٨ – ١٩٦٨) ، مجلة جامعة كربلاء ، بغداد ، ٢٠٠٣ ،العدد ٥

١٦- هيفاء نجيب مهودر ، ((الاستثمارات بين العراق والإمارات العربية المتحدة)) ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، ٢٠٠٧ ، العدد ١٣.

ثالثاً : المؤتمرات والتقارير:

١ – المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات ، الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة ، ٢٠٠٧ ، القاهرة .

٢ – تحرير : علي توفيق الصادق وآخرون ، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، العدد الثالث ، أبو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ١٩٩٧ .

٣ – تحرير د.علي توفيق الصادق ، د.علي احمد البلبل ، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية ، وقائع الندوة المنعقدة في أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة من ١٨ – تشرين الثاني ، (الإمارات ، شركة الفجر للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠) .

٤ – د.سعيد النجار ، اتحاد المصارف العربية ، أفاق الاستثمار في الوطن العربي ، أبحاث ومناقشات المؤتمر الذي نظمه اتحاد المصارف العربية في مصر ، (مصر ، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٩٢) .

٥ – د.داخل حسن ، ((اثر تقانة الاتصالات والمعلومات على الاقتصاد مع أشارة خاصة للاقتصاد العربي)) ، ورقة عمل قدمت إلى ندوة العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي ، بغداد،بيت الحكمة،٢٠٠٠ .

٦ – تحرير طاهر حمدي كنعان ، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة ، وقائع الندوة المنعقدة في الكويت من ٤–٥ آذار ، (الإمارات ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧)

٧ – تحرير محمد الفنيش ، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة ، ، وقائع الندوة المنعقدة في ابو ظبي – الإمارات من٢ – ٣ نيسان ، (الإمارات ، صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٠) ، ص ٣٤ .

٨ – صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠ .

٩ – صندوق لنقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام٢٠٠١ .

١٠ – هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية لسنوات مختلفة .

١١ – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠٠٤ .

12- FAO ,Book Trade ,VOL , 45,50,51,1998 .

رابعاً : الاطاريح :

١ – خالد حمادي حمدون ، اثر الخصخصة في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي في تجارب دولية مختارة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦.

٢ – خوله رشيج حسن ، اثر تكلفة القوى العاملة على إنتاجية العمل في المنشاة العامة للصناعات البتروكيمياوية في البصرة للسنوات (١٩٩٠ – ١٩٩٩) ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، ٢٠٠١ .

٣ – عادل عيسى الوزني ، الاستثمار الأجنبي في بلدان أسيوية مختارة مع الإشارة إلى الفرص المتاحة في العراق ، جامعة كربلاء ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٥ .

خامساً : الانترنت

١ – الأمم المتحدة ،نقل التقنية الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي في قطاعات مختارة ، نيويورك ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، الانترنت ،

٢ – تقرير الإستثمار الدولي لعام ٢٠٠٢ ، **www.aucbm.org**

٣ – حسين شبكشي ، جريدة الشرق الأوسط ، ١٠ شباط ، ٢٠٠٥ ، العدد ٩٥٧١ ،

Husseinasharqalawsat.com4- www.

5 – د. شريف كامل شاهين ، ((الإستثمار في بنية المعلومات)) ، المؤتمر العربي الأول ، مصر ، ٢٠٠٥ ،

Hamad **6.Salah.com**.www

٧ – د. مهدي الحافظ ، ((تشجيع الاستثمار في العراق المزايا والفرص المتاحة في القانون الجديد)) ، رئيس المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي ،٢٠٠٦ ، الانترنت .